تحرك عاجل

تأجيل محاكمة أحد المدافعين عن حقوق الإنسان

كانت جلسة الاستماع في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016، هي الفرصة الأخيرة لكي تحضر النيابة العسكرية الإسرائيلية الشهود بخصوص المحامي الفلسطيني، وسجين الرأي السابق أنس البرغوثي؛ إلا أن الجلسة أُرجئت مجددًا إلى 24 يناير/كانون الثاني 2017؛ على الرغم من عدم إحضار النيابة الشهود أمام المحكمة.

أنس البرغوثي، الذي يبلغ من العمر 33 عامًا، هو محام فلسطيني ومدافع عن حقوق الإنسان. وكانت جلسة الاستماع في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016، في محكمة عوفر العسكرية، بالضفة الغربية المحتلة هي الفرصة الأخيرة أمام النائب العام العسكري الإسرائيلي كي يُحضِر الشهود في القضية التي أُقيمت بحق أنس البرغوثي، على خلفية توجيه له تهمتيّ "العضوية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،" المنظمة التي تحظرها إسرائيل، و"رئاسة لجنة تنظيم تظاهرات؛" والتي ينكرهما. ويُذكر أن أنس البرغوثي قد اعتُقل، في بادئ الأمر، في 15 سبتمبر/أيلول 2013، ثم أُفرج عنه بكفالة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013، إذ حكم قاض عسكري بعدم توفر أدلة ضده كافية، لاعتباره يمثل تهديدًا للأمن. وكان على أنس البرغوثي التوجه إلى المحكمة، كل ثلاثة أشهر، منذ الإفراج عنه بكفالة، إلا أنه، في كل مرة، لم تحضر النيابة العسكرية شهود الإثبات.

أما في جلسة 6 ديسمبر/ كانون الأول 2016، فقد منح القاضي النيابة فرصة أُخرى لإحضار الشهود، من خلال إصدار أمر اعتقال لأحدهم؛ حيث لم يستجب من قبل لأمر بالحضور إلى المحكمة. وكثيرًا ما لا يستجيب الفلسطينيون لتلك الأوامر، حيث لا يرغبون في التعاون مع مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي العسكري. كما أنه من غير الواضح السبب الذي جعل القاضي ينتظر ثلاثة أعوامٍ لإصدار هذا الأمر؛ على الرغم من أنه يشيع استخدام هذه الأداة. ويساور الفريق القانوني من منظمة حقوق السجناء الفلسطينية، الضمير، والذي يترافع عن أنس البرغوثي، المخاوف حيال أن يسمح ذلك للقضية أن تظل قائمة لفترة طويلة؛ فعادةً ما تقبل المحكمة بأسباب، كـ"عدم استخدام القوة" أو "الأمن،" في حالة عدم

إحضار النيابة الشهود لاحقًا؛ مما يستدعي عقد المزيد من الجلسات، وما يعني بالتالي تواجد أنس البرغوثي بالمحكمة للمزيد من الأيام. وقد أعربت منظمة العفو الدولية فيما مضى عن بواعث قلقها بشأن بعض الحالات التي شكّل فيها التأجيل المتكرر والغير مبرر لجلسات المحاكمة، بدوره، طريقة لمعاقبة الفلسطينيين المُعتقلين أو المُفرَج عنهم بكفالة. ويواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة محاكمات جائرة أمام محكمة عسكرية إسرائيلية، لا تفي إجراءاتها القانونية بالمعايير الدولية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعبرية أو الإنكليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إسقاط كافة التهم المنسوبة إلى أنس البرغوثي، مع الإشارة إلى أنه إذا ما أُدين أو سُجن، ستعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي، معتَقل لمجرد عمله كمحامٍ يدافع عن السجناء، وتعبيره عن آرائه السياسية؛
- دعوة السلطات إلى وضع حدٍ على الفور، لما يتعرض له أنس البرغوثي، وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من مضايقات؛
- دعوة السلطات إلى رفع حظر السفر المفروض على أنس البرغوثي.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 25 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

Prime Minister

Benjamin Netanyahu

Office of the Prime Minister

3 Kaplan St, PO Box 187

Kiryat Ben-Gurion

Jerusalem 91950, Israel

Email: pm_eng@pmo.gov.il

PM_ENG2@pmo.gov.il

Salutation: Dear Prime Minister

Military Judge Advocate General

Brigadier General Sharon Afek

6 David Elazar Street

Hakirya

Tel Aviv, Israel

Fax: +972 3 569 4526

Email: Mag@idf.gov.il

Salutation: Dear Brigadier General

Minister of Defence

Avigdor Liberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street

Hakirya

Tel Aviv 61909, Israel

Fax: +972 73 323 3300

Email: aliberman@knesset.gov.il

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 276/13. لمزيد من المعلومات، أنظر:

www.amnesty.org/en/documents/mde15/5182/2016/en/

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة مدافع عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

في 15 سبتمبر/أيلول 2016، اعتقل الجيش الإسرائيلي أنس البرغوثي عند نقطة تفتيش عسكرية شمال بيت لحم في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث كان عائدًا إلى بيته في رام الله من زيارة لأصدقائه وأهله؛ ثم أوقف الجنود الإسرائيليون، في حوالي الساعة السابعة مساءً، السيارة التي كان يسافر فيها، بعد أن أخبرهم بأنه محامٍ وأطلعهم على بطاقة نقابة المحاميين الفلسطينية. وصادر الجنود هاتفه واستجوبوه، ثم عصبوا عينيه وقيدوا معصميه، واقتادوه إلى معتقل في مستوطنة عتصيون الإسرائيلية غير الشرعية؛ ثم نقلوه بعد ذلك إلى مجمع عوفر العسكري، حيثما ظل مُحتجزًا إلى أن أُفرج عنه بكفالة. واعتبرته منظمة العفو الدولية سجين رأي آنذاك، إذ أن اعتقاله استند إلى مجرد عمله السلمي كمدافع عن حقوق الإنسان، حيث يترافع عن الفلسطينيين الذين تعتقلهم قوات الأمن الفلسطينية. وهكذا، مَثُل أمام المحكمة العسكرية أول مرة في 16 سبتمبر/أيلول 2013، حين وافق القاضي على طلب النائب العسكري الإسرائيلي بتمديد اعتقاله إلى 22 سبتمبر/أيلول 2013، دون أن تُوجه تهمةٌ له. وفي ذلك اليوم، مُد اعتقاله إلى 24 سبتمبر/أيلول 2013، حينما وُجهت تُهم إلى أنس البرغوثي. وعُقدت جلسة لمحاكمته في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2013. وفيها أُرجئت جلسة المحاكمة إلى 9 أكتوبر/تشرين الأول 2013، ثم إلى 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013 مرة أخرى؛ وحينئذ، أُفرج عن بكفالة. كما فرضت السلطات حظرًا على سفره.

وهكذا، فكان على أنس البرغوثي، منذ أن وُجهت له التهمتان، حضور جلسة استماع في محكمة عوفر العسكرية بالضفة الغربية المحتلة، كل ثلاثة أشهر. وكل يومٍ تُعقد فيه جلسة استماع هو إهدار يومٍ للعمل لأنس البرغوثي، فلديه مكتب محاماة خاص به في رام الله، حيثما يترافع عن الفلسطينيين الذين تعتقلهم السلطات الفلسطينية. كما لا يتضح له أو أسرته ما إن كان سيعود إلى منزله.

ويُذكر أن أنس البرغوثي قال لمنظمة العفو الدولية بمكتبه في رام الله، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ما يلي: "سيُسعدني، إذا انتهت هذه القضية بما ينبغي أن تنتهي به، أي ألا أعود إلى السجن. وإلا أن لا يزال تصور ذلك أمرًا صعبًا للغاية، مهما بلغ استيعابكم للأمر." ولكن يأمل أن يُرفع الحظر الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على سفره، منذ اعتقاله.

كما أخبر أنس البرغوثي منظمة العفو الدولية بما للقضية الجارية ضده من أثرٍ عليه، قائلاً: إن اليوم الذي أمضيه بالمحكمة هو يومٌ يمضي هدرًا، ويسبب لي ولأسرتي حالة من التوتر؛ ولا سيما حينما تكون متواجدًا في المحكمة من الساعة العاشرة صباحًا وحتى الساعة الرابعة عصرًا، وقد أُخذ منك هاتفك؛ فما من وسيلة لأسرتي تعرف بها ما يجري. وحين أكون على موعد لحضور جلسةٍ ما، أحرص على أن يكون جدولي اليومي خاليًا من أي مواعيد؛ وأحرص على ألا أكون مرتبطًا بعملٍ أو أي التزامات اجتماعية. وعلى الرغم من أنني محام، فإن تلك الصفة تُبطل، حينما أذهب للمحكمة. كما أن حظر سفري يجعلني أشعر وكأنني داخل سجنٍ كبيرٍ. فليس بمقدوري التحرك داخل إسرائيل أو خارجها."

وحريٌ بالذكر أن المحاكمات العسكرية بمحكمة عوفر العسكرية كثيرًا ما تؤجَل، عند عدم تقديم النيابة شهودها، الذين عادةً ما يكونوا سجناء فلسطينيين آخرين، أو أفرادٍ من القوات الإسرائيلية. وقد أعربت منظمة العفو الدولية فيما مضى عن بواعث قلقها بشأن بعض الحالات التي شكّل فيها التأجيل المتكرر والغير مبرر لجلسات المحاكمة، بدوره، طريقة لمعاقبة الفلسطينيين المُعتقلين أو المُفرَج عنهم بكفالة. ويواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة محاكمات جائرة أمام محكمة عسكرية إسرائيلية، لا تفي إجراءاتها القانونية بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فيوظف الجيش الإسرائيلي القضاة والنائبين ويُعيّن القضاة، من طرف القائد العسكري للمنطقة بناءً على توصية لجنة عسكرية، وتكاد ترقيتهم تقتصر على وكلاء النيابة العسكرية. وحالما يُعيّن القاضي في منصبه، فليس من حقه استكمال المدة القانونية، إذ يمكن للقائد العسكري للمنطقة أن يعزله في أي وقت. وهناك شكوك جدية بشأن نزاهة هؤلاء القضاة واستقلاليتهم. وغالبًا ما تستند المحاكمات إلى إفادات الشهود، الذين يسحبونها لاحقًا كما هو معروف؛ إذ يقولون إنها انتُزعت تحت الإكراه. وجرت العادة أن يلجأ المتهمون إلى المساومة القضائية، بحيث يعترفون بتهمٍ أخف مقابل إسقاط التهم الأخطر عنهم، حتى عندما يكونون أبرياء، وذلك لعدم اعتقادهم بأنهم قد يُحاكمون محاكمةً عادلة. ولهذا، ليس أمامهم أي خيارٍ سوى أن يقبلوا بالمساومة القضائية، التي تستلزم إقرارهم بالاتهام الموجه بحقهم للحصول على حكمٍ مخفف.

الاسم: أنس البرغوثي

النوع: ذكر